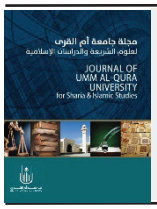

مجلة جامعة أم القرى

لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية

الموقع الإلكتروني: https://uqu.edu.sa/jill

جامعة أم القرى
UMM AL-QURA UNIVERSITY

إشكالية توظيف النص القرآني "دراسة نقدية"

The problem of Implementing the Qur'anic text "A critical study"

محمد يحيى آل منشط

أستاذ مساعد بقسم أصول الدين بكلية الشريعة وأصول الدين جامعة نجران، نجران المملكة العربية السعودية

Muhammad Yahya Saad Ala Munshit

Assistant Professor, Department of Fundamentals of the Religion, College of Sharia and Fundamentals of Religion, Najran University, Najran, Saudi Arabia

تاريخ التقديم: 06/12/23 تاريخ ارسال التعديلات: 2024/04/16 تاريخ القبول: 2024/06/04

Received: 06/12/2023 **Revised:** 16/04/2024 **Accepted:** 04/06/2024

الملخص

هذا البحث يهدف إلى الوقوف على مسألة مهمة تتعلق ببيان إشكالية توظيف النص القرآني، وتسليط الضوء على الإشكالية الناشئة عند توظيف البعض للنص القرآني بعيداً عن طرق وغايات التوظيف الصحيح. وقد بدأت البحث بمقدمة اشتملت على أهمية البحث وأهدافه ومشكلته والدراسات السابقة ومنهج البحث وخطته، ثم قمت بتعريف المصطلحات التي لها تعلق بالبحث، ثم بينت في الجانب النظري (المبحث الأول) أسباب التوظيف الخاطئ للنص القرآني، وقد تلخصت في ثلاثة أسباب. ثم أوردت في الجانب التطبيقي (المبحث الثاني) نماذج تطبيقية على التوظيف الخاطئ للنصّ القرآني، وقد خلص البحث إلى أن أسباب التوظيف الخاطئ للنص القرآني ترجع إلى ثلاثة أسباب رئيسة، هي: عدم مراعاة أصول التفسير الثابتة الصحيحة، ومحاولة تطويع النصّ القرآني للأهواء والبدع والمعتقدات، والقصور في فهم النصّ القرآني ومدلولاته، وقد تفرّع من هذه الأسباب الرئيسة عدة أسباب فرعية كإغفال السياق، والتعصب المذهبي، ودعوى التجديد في التفسير، وصرف الآية عن معناها الراجح، وحمل الآية على معانٍ لا تحتملها، والجهل بلغة القرآن. ثم ختمت البحث بخاتمة ضمنتها أهم النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: إشكالية، توظيف النص، النصّ القرآني، التوظيف الخاطئ.

Abstract:

This research aims to identify an important issue related to explaining the problem of employing the Qur'anic text, And highlighting the problem that arises when some employ the Qur'anic text far from the methods and goals of correct use. I began the research with an introduction that included the importance of the research, its objectives, its problem, previous studies, and the research method and plan, Then I defined the terms that are related to the research, and then I explained in the theoretical aspect - the first topic - the reasons for the incorrect use of the Qur'anic text, which were summarized in three reasons: failure to take into consideration the correct established principles of interpretation, and the attempt to adapt the Qur'anic text to whims, heresies, and beliefs, and the failure to understand the Qur'anic text and its implications. Several secondary reasons have emerged from these main reasons, such as ignoring the context, sectarian fanaticism, the claim of innovation in interpretation, diverting the verse from its correct meaning, attaching meanings to the verse that cannot be tolerated, as well as ignorance of the language of the Qur'an. Then I concluded the research with a conclusion that included the most important results and recommendations.

Keywords: Problem - employment of text - Qur'anic text - incorrect employment.

معلومات المراسل :محمد يحيى سعد آل منشط

البريد الالكتروني الرسمي : munshet@hotmail.com

Doi: https://doi.org/10.54940/si99443292

1658-8738 / © 2025 by the Authors.

Published ***by J. Umm Al-Qura Univ. Shariah. Sci. Islamic Stud.***

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، أما بعد:

فإن الله – سبحانه وتعالى – قد أنزل القرآن الكريم هدى ونوراً، وشفاءً ورحمةً، قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٥٧] فهو المبدد لظلمات الحياة، والهدى العاصم من كل ضلال، والروح الذي تحيى به النفوس الحياة الطيبة.

وقد انقسم الناس تجاه القرآن الكريم إلى فريقين، فريقٍ آمن به، وضحى في سبيله، وفريقٍ تنكَّر لمعالمه وهداياته فضلوا وأضلوا، وقالوا بأفواههم ما ليس لهم به علم.

فكان منهم من قصّر في فهم كتاب الله تعالى، وتكلم فيه بغير علم، ووظّف آياته توظيفاً خاطئاً، إما جهلاً وتقصيراً، وإما كبراً وتطاولاً على كتاب ربهم عزّ وجلّ.

ومن هذا المنطلق وإسهاماً في خدمة كتاب الله تعالى، ولنيل شرف الدفاع عنه، وبيان الحق مقروناً بالدليل كان هذا البحث الذي هو بعنوان: **"إشكالية توظيف النص القرآني "دراسة نقدية".**

وقد آثرت التعبير بلفظ "التوظيف" في العنوان بدلاً من "الاستدلال" لألفت النظر إلى المنهجية السقيمة في محاولة تطويع النصّ القرآني لأفكار ومعتقدات معيّنة، ومحاولة لي أعناق نصوص القرآن الكريم لموافقة أحكام ونتائج سابقة في أذهان المخالفين وراسخة في معتقداتهم. فما يقوم به بعض المخالفين لا يرقى إلى أن يُسمى استدلالاً، فهو لم يُعمِل أدوات الاستدلال المعتبرة ليُسمى استدلالاً، بل هو توظيف للنصّ توظيفاً خاطئاً بما يخدم التوجهات أو المعتقدات.

قال أبو العباس ابن تيمية – رحمه الله – في معرض بيانه جهتي الخطأ الذي مستنده الاستدلال: "إحداهما: قوم اعتقدوا معاني، ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها، والثانية: قوم فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده بكلامه من كان من الناطقين بلغة العرب، من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن، والمنزل عليه والمخاطب به"(١).

كما أن القيد الوارد في العنوان "إشكالية" هو لبيان أن توظيف النص القرآني ليس مشكلاً على الإطلاق، بل المراد هو بيان أن البحث سيسلط الضوء على الإشكال الذي قد يقع عند توظيف النص القرآني.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تتجلى أهمية البحث وأسباب اختياره في النقاط التالية:

١– أنه يُسهم في كشف اللثام عن التوظيف الخاطئ لنصوص القرآن الكريم، وبيان إشكالية هذا التوظيف ودوافعه.

٢– أنه يتناول قضية من أهم القضايا المتعلقة بكتاب الله تعالى التي تتمحور حول صرف آيات القرآن الكريم عن سياقاتها ومعانيها وتوظيفها توظيفاً خاطئاً، وتفنيد هذا الأمر في بحث أكاديمي ذي أهمية بالغة.

٣– التفريق بين التوظيف السليم والتوظيف السقيم لآيات القرآن الكريم.

أهداف البحث:

١– إيضاح المنهج الصحيح في توظيف النص القرآني، من حيث الالتزام بالمنهج العلمي والطريقة الموضوعية المنضبطة.

٢– الرد على نماذج من التوظيف الخاطئ لآيات القرآن الكريم، ونقدها نقداً علمياً، مدعماً بالأدلة والبراهين.

٣– كشف الغاياتِ الخبيثةِ، لأولئك الذين يَدَّعُون النزاهةَ في ميادينِ البحث العلمي.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة الدراسة في الكشف عن التوظيف الخاطئ للنصّ القرآني، ويتفرع عن هذا الإشكال بعض الأسئلة التي تحاول الدراسة الإجابة عنها، وهي:

١– ما مدى مراعاة من أخطأ في توظيف النص القرآني للضوابط التفسيرية؟

٢– ما النتائج المترتبة على عدم توظيف النص القرآني توظيفاً صحيحاً؟

٣– ما أسباب الوقوع في التوظيف الخاطئ للنصّ القرآني؟

الدراسات السابقة:

في حدود علمي وبعد البحث في قوائم المراكز العلمية، وفهارس المكتبات لم أقف على بحث علمي تحدث عن إشكالية توظيف النص القرآني عند المخالفين، فكان هذا الموضوع جديراً بالبحث، حتى تتجلى مفرداته، وتتضح معالمه، ويكون – بإذن الله – إضافة علمية للمكتبة الإسلامية وطلاب العلم، وأشير إلى أنّ هناك بعض الدراسات قد يظهر من عنوانها أنها تتلاقى مع البحث في بعض جوانبه، إلا أنها في الحقيقة تختلف عن البحث – موضوع الدراسة – وبيان ذلك كما يلي:

– الاستدلال بالنص الشرعي تعريفه وأهميته وشروطه، للباحث: مشهور بن حاتم بن حامد الحارثي بحث منشور في مجلة كلية الشريعة والقانون بأسيوط، المجلد (٣٤) العدد (٣) بتاريخ يناير ٢٠٢٢م، ومن خلال النظر في البحث يتضح أن الباحث قد ركّز الحديث على الجانب النظري للاستدلال (التعريف – الأهمية – الشروط) وهذا يختلف عن بحثي في الهدف والمنهجية، فالبحث هنا يسلط الضوء على الإشكالية التي نتجت عن الخطأ في توظيف النص القرآني وهذا يختلف عن البحث المذكور، كما أنّ دراسة الباحث مشهور الحارثي عامة في النصوص الشرعية خلافاً لبحثي المتعلق بالنصّ القرآني فقط.

وهناك بعض الدراسات التي جاء في عنوانها لفظ:"الاستدلال" إلا أنها مقيَّدة بجوانب أو مجالات معيَّنة وهي:

– الاستدلال في التفسير "دراسة في منهج ابن جرير الطبري في الاستدلال على المعاني في التفسير" للدكتور: نايف بن سعيد بن جمعان الزهراني، الصادر عن مركز تفسير للدراسات القرآنية، الإصدار (١٦).

– منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة، للمؤلف: عثمان بن علي حسن، الصادر عن مكتبة الرشد للرسائل الجامعية (١٥٣).

وبمجرد النظر إلى عناوين هذه الدراسات يتضح الفرق بينها وبين البحث موضوع الدراسة، فالدراسة الأولى قد اقتصرت على دراسة منهج ابن جرير في الاستدلال على المعاني، والدراسة الثانية قد اقتصرت على الاستدلال على مسائل الاعتقاد، وهذا – بلا شك – يختلف عن البحث موضوع الدراسة.

(١) مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية (٣٣).

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وفهرس المصادر والمراجع.

- **المقدمة:** وتشتمل على أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وأهداف البحث، ومشكلته، والدراسات السابقة، وخطة البحث، والمنهج المتبع في البحث.
- **التمهيد: وفيه التعريف بأهم مصطلحات البحث:**
- **المبحث الأول: أسباب التوظيف الخاطئ للنص القرآني، وفيه ثلاثة مطالب:**
  - المطلب الأول: عدم مراعاة أصول التفسير الثابتة الصحيحة.
  - المطلب الثاني: تطويع النصّ القرآني للأهواء والبدع والمعتقدات.
  - المطلب الثالث: القصور في فهم النصّ القرآني ومدلولاته.
- **المبحث الثاني: نماذج تطبيقية على التوظيف الخاطئ للنصّ القرآني، وفيه أربعة مطالب:**
  - المطلب الأول: صرف الآية عن معناها الراجح.
  - المطلب الثاني: حمل الآية على معانٍ لا تحتملها.
  - المطلب الثالث: إغفال النظر في سياق الآيات ومناسباتها.
  - المطلب الرابع: إغفال النظر في مجموع أدلة الكتاب والسنة.
- **الخاتمة:** وفيها أهم النتائج والتوصيات.
- **فهرس المصادر والمراجع.**

منهج البحث:

المنهج المتبع في البحث يتكون من شقّين، الشق الأول متعلق بالجانب النظري (المبحث الأول)، والشق الثاني متعلق بالجانب التطبيقي (المبحث الثاني) وقد اتبعت في هذا الجانب "المنهج التحليلي النقدي"، وفيه أقوم بكتابة نماذج من الآيات التي وُظّفت توظيفاً خاطئاً، ثم أقوم بتحليل ذلك التوظيف بعد استقرائه، ثم أنقده نقداً علمياً مؤيداً بالشواهد والبراهين.

وقد اتخذ البحث الخطوات الإجرائية التالية:

١- الاعتماد في كتابة الآيات على الرسم العثماني برواية حفص عن عاصم مع بيان أرقامها، وعزوها إلى سورها في المتن.

٢- تخريج الأحاديث من مصادرها من كتب السنة، تخريجاً موجزاً.

سائلاً من الله تعالى العون والسداد والتوفيق، وصلى الله وسلم على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

تمهيد: التعريف بمصطلحات البحث:

أولاً: تعريف الإشكالية لغة واصطلاحاً:

أ- تعريف الإشكالية لغة: الإشكالية مأخوذة من: أَشْكَلَ الأمْر إذا التَبَس واختَلط، وأُمورٌ أَشْكَالٌ: مُلْتَبِسَةٌ، وبَيْنَهم أَشْكَلَة أي لَبْسٌ[٢].

ب- تعريف الإشكالية اصطلاحاً:

الإشكالية هي: معنى من معاني التخليط والتلبيس والاشتباه في أمر من الأمور[٣].

ثانياً: تعريف التوظيف لغة واصطلاحاً:

أ- تعريف التوظيف لغة: الوظيفةُ مِن كُلِّ شيءٍ: ما يُقدَّر له في كلِّ يومٍ من رِزق أَو طَعَامٍ أَو علَف أَو شَراب، وجَمْعُهَا الوَظَائِفُ والوُظُفُ. ووَظَفَ الشيء على نَفسِه ووَظَّفَه تَوْظِيفاً: أَلزمها إِيَّاهُ[٤].

ب- تعريف التوظيف اصطلاحاً: لم أجد تعريفاً اصطلاحياً لكلمة "توظيف" لكونها لم تُحدد بعلمٍ معين، ويمكن تحديد مفهوم لهذه الكلمة، ولكن يجب أن نقيدها بقولنا "التوظيف الخاطئ"، احترازاً من الوقوع في خطأ إطلاق هذا المفهوم على المعنى الإيجابي والسلبي للتوظيف. إذن معنى التوظيف الخاطئ هو: "تطويع المعنى المستنبط من نصوص أو كلام أو غيرهما تطويعاً خاطئاً وتوجيهه بما يخدم أفكار المتكلم ومعتقداته"[٥].

فهذا المفهوم يدور حول نقل المعاني وإبعادها عن مفهومها الصحيح ومسارها القويم للوصول إلى أهداف وغايات تخدم فكراً أو توجهاً معيّناً.

ثالثاً: تعريف النصّ لغة واصطلاحاً:

أ- تعريف النص لغة: النَّصُّ: رفْعُك الشَّيْءَ. نَصَّ الْحَدِيثَ يَنُصُّه نَصًّا: رفَعَه. وَكُلُّ مَا أُظْهِرَ، فَقَدْ نُصَّ. يُقَالُ: نَصَّ الْحَدِيثَ إلى فُلَانٍ أَي رفَعَه، وَكَذَلِكَ نصَصْتُه إليه، والنَّصّ: الْإِسْنَاد إلَى الرئيس الْأَكْبَر. والنَّصّ: التَّوْقيف. والنَّصّ: التَّعْيِين على شيءٍ مّا[٦].

ب- تعريف النصّ اصطلاحاً: النص: ما ازداد وضوحًا على الظاهر لمعنى المتكلم، وهو سوق الكلام لأجل ذلك المعنى، فإذا قيل: أحسِنوا إلى فلان الذي يفرح بفرحي ويغتم بغمي، كان نصًا في بيان محبته.

وقيل: ما لا يحتمل التأويل[٧].

وقد عرّفه ابن حزم بقوله: "والنص هو اللفظ الوارد في القرآن أو السنة المستدل به على حكم الأشياء وهو الظاهر نفسه وقد يسمى كل كلام يورد كما قاله المتكلم به نصاً"[٨].

وما ذهب إليه ابن حزم هو أقرب التعريفات لموضوع البحث، على أنّه في جانب منه يشمل تعريف النصّ عند الأصوليين، والذي يجب التنبيه عليه أن المراد بالنص في هذا البحث هو المرادف للآية، وليس محصوراً في مفهوم النصّ عند الأصوليين.

فالمراد هنا هو النصّ القرآني عموماً، أي: الآيات القرآنية.

وذلك لأن النص عند الأصوليين أخص من النصّ عند علماء علوم القرآن، فالنص عن الأصوليين هو أدق من الظاهر، فهو اللفظ الدال على معنى ولا

---

(٢) جمهرة اللغة، ابن دريد (٨٧٧/٢) مادة "شكل"، لسان العرب، ابن منظور (٣٥٧/١١) مادة "شكل".

(٣) التوقيف على مهمات التعاريف، المناوي (٢٠٧/١٠٨)؛ لسان العرب، ابن منظور (٣٥٧/١١) مادة "شكل".

(٤) لسان العرب، ابن منظور (٣٥٨/٩)، مادة "وظف".

(٥) ذكر الدكتور مصطفى عليان صوراً للتوظيف ذكر منها: نقل المعنى إلى جهة أخرى أو صفة أخرى، أو حسن الأخذ للمعنى العقيم أو النادر، أو خفاء الأخذ، وهو ما يحتاج إلى إعمال فكر وروية. انظر: تيارات النقد الأدبي في الأندلس في القرن الخامس، مصطفى عليان عبد الرحيم (٤٣٧/٤٣٥).

(٦) تهذيب اللغة، الأزهري (٨٢/١٢) مادة "نصّ"؛ لسان العرب، ابن منظور (٩٧/٧)، مادة "نصص".

(٧) كتاب التعريفات، محمد الجرجاني (٢٤١)؛ التعريفات الفقهية، محمد عميم البركتي (٢٢٨).

(٨) الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم (٤٢/١).

يحتمل غيره، وأما عند علماء علوم القرآن فكل ما نزل المعنى لأجله بغض النظر عن احتمال غيره أو عدم احتمال غيره. وهذا هو المراد هنا.

المبحث الأول: أسباب التوظيف الخاطئ للنص القرآني[٩]:

تمهيد: إن وقوع الخطأ في التفسير هو نتيجة حتمية للخطأ الناشئ عن التوظيف غير المنضبط، ولذا ألمح العلماء إلى أهمية قيام التفسير على أصول وقواعد منضبطة؛ لأن الأصول والقواعد لأي علم هي بمنزلة الأساس للبنيان، فبالقواعد والأصول يثبت العلم ويقوى، وبها يحصل الفرق بين الصحيح والسقيم، وبين السليم والعليل.

ووقوع الخطأ في التفسير نشأ عن أخطاء منهجية في الاستدلال تولَّد عنها نتائج فاسدة في التفسير، وفيما يلي سأبين أهم أسباب الخطأ الواقع في الاستدلال بنصوص القرآن الكريم، التي أدت إلى وقوع الانحراف فيه، بل إنها قد صرفت البعض عن الاستفادة الصحيحة من نصوص القرآن الكريم، وتمكنت من إبعادهم عن الهدى الحق، والصحيح من التفسير.

وأهم هذه الأسباب تتجلى من خلال المطالب التالية:

• المطلب الأول: عدم مراعاة أصول التفسير الثابتة الصحيحة:

إن أهم أسباب الخطأ عند تفسير آيات القرآن الكريم هو إغفال النظر في مصادر التفسير الأصلية، واطراح أصوله وقواعده المرعية، وهذا بلا شك جنوح عن الصواب وقع فيه البعض نتيجة الانحرافات الفكرية والمذهبية من جهة، والأخطاء المنهجية في الاستدلال من جهة أخرى.

وهذا السبب يتفرع منه أسباب عديدة منها ما يلي:

١- الاعتماد على مجرد اللغة:

مما لا شك فيه أن للّغة وأصولها أثراً كبيراً وأهمية بالغة في فهم القرآن الكريم وتفسيره، بل التضلع في هذا العلم من أهم مميزات العالم الذي يتصدى لتفسير كلام الله تعالى، ولذا نجد أن علماء السلف والخلف قد أنكروا على من يتجرأ على تفسير كلام الله تعالى دون أن يكون عالماً بأصول اللغة العربية.

قال الإمام مالك – رحمه الله –: "لا أوتى برجلٍ يُفسِّر كتاب الله غير عالم بلغة العرب إلا جعلته نكالاً"[١٠].

ورغم أهمية العمل بأصول اللغة العربية وفروعها عند تفسير كلام الله تعالى إلا أنه لا ينبغي أن يكون تفسير كلام الله تعالى قائم على مجرد اللغة فقط وتقديمها على الأثر الصحيح، والمعاني الشرعية الصحيحة الثابتة بالقرآن والسنة؛ لأن ليس كل ما ثبت في اللغة العربية صح تنزيل الآيات وحملها عليه، بل يجب حمل كلام الله تعالى على الأوجه اللغوية القوية دون الضعيفة والشاذة.

قال أبو عمرو الداني: "وأئمة القرّاء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية"[١١].

كما أنّ العلماء قد بيَّنوا خطر من قدّم مجرَّد اللغة على الآثار الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ وصحابته الكرام عند تفسير كلام الله تعالى، وبيّنوا ضرورة التفسير بأخبار النبي ﷺ وآثار السلف الصالح، قال ابن تيمية – رحمه الله – في معرض كلامه عن أهم أسباب وقوع الخطأ في التفسير: "وأما تفسيره بمجرَّد ما يحتمله اللفظ المجرد عن سائر ما يبين معناه فهذا منشأ الغلط من الغالطين؛ لاسيَّما كثير ممن يتكلم فيه بالاحتمالات اللغوية، فإن هؤلاء أكثر غلطاً من المفسرين المشهورين"[١٢].

ولهذا نجد أنّ الاكتفاء بمجرَّد اللغة عند تفسير القرآن الكريم كان أحد أهم أسباب نشوء الخطأ في التفسير، وكلام العلماء حول هذا المعنى مستفيض، ولكن أكتفي بما نقلته عنهم، والله أعلم.

٢- تفسير الآية بالاجتهاد مع وجود النص المفسّر لها:

وهذا سبب آخر من أسباب الوقوع في التوظيف الخاطئ للنص القرآني، فالاجتهاد في تفسير الآية مع وجود النص المفسّر لها يُوقع المفسر في خطأ جسيم.

وأعني بالنصّ المُفسِّر لها:

– أن يكون في الآية نفسها أو في غيرها ما يُبيّن معنى الآية، فيكون معناها واضحاً حينئذٍ، أو يأتي حديث صحيح أو أثر من الآثار الثابتة أو إجماع من المفسرين يبين معنى الآية.

– أن يكون النصّ مسوقاً في تفسير ألفاظ الآية، سواء كان جواباً عن سؤال، أو سبباً لنزول، أو رفع إشكال ظهر لبعض الصحابة فيها، أو فسرها النبي ﷺ ابتداءً ثم بيّن معناها[١٣].

فإذا كان الأمر كذلك فإنه لا يجوز الانصراف عنه إلى غيره، فلا يصح الاجتهاد في تفسير الآية مع وجود النصّ المفسر لها.

قال ابن جزي الكلبي – رحمه الله – في معرض حديثه عن أوجه الترجيح: "تفسير بعض القرآن ببعض، فإذا دل موضع من القرآن على المراد بموضع آخر حملناه عليه، ورجحنا القول بذلك على غيره من الأقوال"[١٤].

ويُقاس على هذا ما ورد في السُّنة وأقوال الصحابة – ﷺ – والصحيح من أقوال التابعين، فلا يصح الاجتهاد في تفسير آية من آيات الكتاب العزيز مع وجود المفسّر لها من هذه الأصول.

ولكن مع الأسف فقد عدل عن هذا الأصل العظيم فئام من الناس، حيث قدموا اجتهادهم في بيان مراد الله تعالى مع وجود النص المفسّر له، فتنكبوا الصراط وعدلوا عن المنهج السليم، إما عناداً واستكباراً، أو جهلاً وتعصباً.

٣- تقديم العقل على النقل الصحيح:

للعقل أهمية بالغة، ومكانة سامية فبه يُعرف النافع من الضار، والخطأ من الصواب، والصحيح من السقيم، كما أن بالعقل يتميز الخير من الشرّ.

وقد جعله الشرع أحد الضرورات الخمس التي أمر بحفظها ورعايتها، كما أنه جعله مناط التكليف.

---

(٩) سأكتفي في هذا المبحث بالجانب النظري، مرجئاً الجانب التطبيقي – كنماذج – إلى المبحث القادم.

(١٠) البرهان في علوم القرآن، الزركشي (٢٩٢/١).

(١١) جامع البيان في القراءات السبع، الداني (٥١/١).

(١٢) مجموع الفتاوى، ابن تيمية (٩٤/١٥).

(١٣) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، الشنقيطي (١٠/١- ١٣- ١٦)، مختصر قواعد الترجيح عند المفسرين، حسين الحربي (١٩٣/١).

(١٤) التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي (١٩/١).

فالعقل سببٌ من أسباب الهداية والرشاد، والصلاح والفلاح، وذلك كله إذا استنار بهدى الله تعالى، وتمسك بصراطه القويم، وتحرر من أنواع الشبهات والشهوات والغشاوات والنزغات، قال الإمام ابن قدامة – رحمه الله – في معرض كلامه عن أهمية العقل: "لا نعلمُ في هذا خلافاً، لأنه أكبر المعاني قدراً، وأعظم الحواس نفعاً، فإن به يتميَّز من البهيمة، ويُعرف به حقائق المعلومات، ويهتدي إلى مصالحه، ويتقي ما يضرّه، ويدخل به في التكليف، وهو شرط في ثبوت الولايات، وصحة التصرفات، وأداء العبادات"(١٥).

إلا أن العقل مأمور بالتسليم والامتثال للأمر الشرعي الصريح، حتى ولو لم يدرك الحكمة من هذا الأمر، فإذا اقترن بالدليل الصريح أثمر وأفاد، وإن استقل عنه وقع في الخسران.

قال ابن تيمية – رحمه الله –: "العقل شرط في معرفة العلوم وكمال وصلاح الأعمال، وبه يكمل العلم والعمل؛ لكنه ليس مستقلاً بذلك؛ بل هو غريزة في النفس وقوة فيها بمنزلة قوة البصر التي في العين؛ فإن اتصل به نور الإيمان والقرآن كان كنور العين إذا اتصل به نور الشمس والنار، وإن انفرد بنفسه لم يُبصر الأمور"(١٦).

فتقديم النقل الصحيح على العقل هو المنهج الذي يجب على كل مفسّر للقرآن الكريم أن ينتهجه، فلا يُقدم عقله على كلام ربه، ولا يجعله حاكماً عليه، بل ينبغي عليه أنَّ يسلّم عقله وفكره للنصّ القرآني، حتى يثمر عقله ويهتدي.

والذي ينبغي الإشارة إليه هنا أنه لا تعارض بين العقل السليم والنقل الصريح، وهذه من الأمور المقررة في الشرع، فمن أبرز سمات وخصائص الشريعة الإسلامية أنها لا تعارض العقول السليمة، فالذي خلق العقول السليمة هو – سبحانه – من أمر بالشرع فكيف يكون بينهما تعارض!

إلا أننا قد نجد من حاد عن الطريق الصحيح، وجانب الصواب في هذا الجانب، فراح يقدم عقله على النقل الصحيح الصريح، وهذا بلا شك مكمن الخطأ، ومنشأ الضلال، قال ابن القيم – رحمه الله –: "فأمر الله باتباع الوحي المنزل وحده ونهى عن اتباع ما خالفه وأخبر سبحانه أن كتابه بيّنة وشفاءٌ وهدى ورحمةٌ ونورٌ وفضلٌ وبرهان وحجة وبيان فلو كان في العقل ما يُعارضه ويجب تقديمه على القرآن لم يكن فيه شيء من ذلك بل كانت هذه الصفات للعقل دونه وكان عنها بمعزل فكيف يُشفي ويَهدي ويُبيّن ويفصل ما يعارضه صريح العقل"(١٧).

ولذا فإن تقديم العقل على النقل الصحيح هو أحد المزالق التي وقع فيها من أخطأ في توظيف نصوص القرآن الكريم، فضلَّ الطريق، وجانب الصواب، فكيف لعقل تتجاذبه الأهواء والنزعات والشبهات أن يكون حاكماً ومقدماً على النص الصريح المنزل من أحكم الحاكمين جلّ جلاله؟ وقد سلك السلف الصالح – رحمهم الله – هذا الطريق، فلا يوجد في كلامهم ما يعارض القرآن الكريم بعقل أو رأي أو اجتهاد، ولا قال قائل منهم أنه قد تعارض النص مع العقل، فضلاً عن أن يقول أن العقل مقدم على النقل(١٨).

والحاصل أنّ السلف الصالح لا يعدلون عن النصّ الصحيح، ولا يعارضونه بمعقول، إلا أنّ من خالف منهجهم قد وقع في المحظور، وجانب الصواب فنظر إلى نصوص القرآن الكريم نظرة عقلية متجردة عن أي نقل من كتاب أو سنّة، فأوّلوا الآيات القرآنية حسب عقولهم القاصرة، ووفق آرائهم الضالة، فكان ذلك منشأ تحريفهم وانحرافهم، ووقوعهم في التأويلات الباطلة والتفسيرات المنحرفة.

قال ابن القيم – رحمه الله –: "وكل من له مَسْكةٌ من عقل يعلم أن فساد العالم وخرابه إنما نشأ من تقديم الرأي على الوحي"(١٩).

والأمثلة والنماذج على الأخطاء التفسيرية الناتجة عن تقديم العقل على النقل كثيرة، سأبين جانباً منها في الدراسة التطبيقية في المبحث القادم بإذن الله تعالى.

• المطلب الثاني: تطويع النصّ القرآني للأهواء والبدع والمعتقدات:

إن من أعظم أسباب الخطأ في تحليل النص القرآني هو ما جَنَحَ إليه بعض من تصدى لتفسير كلام الله تعالى من إخضاع النصّ القرآني للأهواء، وترويج البدع والشبهات، ونصرة المذاهب والمعتقدات.

وهذا الاتجاه من أخطر وأسوأ مناهج التفسير، حيث ينطلق المفسر للآيات بناءً على معتقدات وآراء وأفكار راسخة في عقله خالية من الدليل، يريد تأييدها بأدلة من نصوص القرآن الكريم، لا بغية في أن تكون هذه المعتقدات والأفكار تابعة لنصوص القرآن، بل لأجل وضع النصوص القرآنية تابعة لها، فيتكلف في إخضاعها لها، وتحميل النصوص القرآنية ما لا تحتمل.

وفيما يلي بيان الأسباب المتفرعة عن هذا السبب الرئيس:

١ – التعصب المذهبي:

يُعد التعصب المذهبي سواء في أمور العقيدة أو في القضايا الفقهية من أعظم أسباب وقوع الانحراف في تفسير الآيات القرآنية، بل هو من أبرز موانع الوصول إلى الحق، يقول محمد حسين الذهبي – رحمه الله –: ولقد بلغ الأمر ببعض هؤلاء المقلِّدة إلى أن نظروا إلى أقوال أئمتهم كما ينظرون إلى نصّ الشارع، فوقفوا جهدهم العلمي على نُصْرة مذهب إمامهم وترويجه، وبذلوا كل ما في وسعهم لإبطال مذهب المخالف وتفنيده، وكان من أثر ذلك أن نظر هذا البعض إلى آيات الأحكام فأوّلها حسبما يشهد لمذهبه إن أمكنه التأويل، وإلا فلا أقل من أن يؤوّلها تأويلاً يجعلها به لا تصلح أن تكون في جانب مخالفيه، وأحياناً يلجأ إلى القول بالنسخ أو التخصيص، وذلك إن سُدَّت عليه كل مسالك التأويل"(٢٠).

وهذا بلا شك مزلق خطير، وتوجه سقيم، يجب تنزيه التفسير عنه، لأنه يُؤدي إلى صرف آيات القرآن الكريم عن معانيها الصحيحة، ومقاصدها التي سيقت لأجلها، وقد نُقل عن الفخر الرازي – رحمه الله – عند تفسير قوله تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١] عن شيخه: "قد شاهدت جماعة من مقلدة الفقهاء، قرأتُ عليهم آيات كثيرة

(١٥) المغني، ابن قدامة (٤٦٥/٨).

(١٦) مجموع الفتاوى، ابن تيمية (٣٣٨/٣).

(١٧) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، ابن قيم الجوزية (٨٢٩/٣).

(١٨) مجموع الفتاوى، ابن تيمية (٢٩/١٣).

(١٩) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية (٥٤/١).

(٢٠) التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي (٣٢٠/٢).

من كتاب الله تعالى في بعض المسائل، وكانت مذاهبهم بخلاف تلك الآيات، فلم يَقبلوا تلك الآيات ولم يلتفِتوا إليها وبقوا ينظرون إلي كالمتعجّب، فكيف يمكن العمل بظواهر هذه الآيات مع أن الرّواية عن سلفنا وردت على خلافها"[٢١].

وللأسف أنه لم يتوقف الأمر عند ذلك، بل تعداه إلى العقائد وآراء الفرق، فتراهم يلوون أعناق النصوص حتى تتفق مع عقائدهم الباطلة، وأفكارهم المنحرفة، وهذا أمرٌ خطير أدى إلى وقوع الخطأ في التفسير، فنشأت التفاسير الباطلة، والتأويلات المنحرفة لكلام الله تعالى.

٢– دعوى التجديد في التفسير:

ليس المقصود بالتجديد هنا هو إعادة النظر في التراث لإعادة نضارته وبهائه، وإحياء ما اندثرَ من معالمه وآثاره، وتنقيته من البدع والضلالات، وتخليصه من الدّخيل والموضوع، بل المقصود هو ما يردده أرباب هذا الاتجاه من التخلي عن أُسس الدّين، ومنابعه وأهدافه، تحت شعارات التجديد والثقافة والتطور والنهضة والتقدم.

فالتجديد عندهم هو هدم العلوم المعيارية، أي علوم التفسير المأثور وأصوله، وعلم أصول الفقه، وعلم مصطلح الحديث، ورفض الأحاديث الصحيحة جزئياً أو كلياً بحجة ضرورة ملاءمتها لعقولهم ولمصلحة الأمة، وظروف العصر الحاضر[٢٢].

وهذا سبب خطير من أسباب وقوع الخطأ عند تفسير النص القرآني، فهو يهدف إلى التقليل من شأن التفسير بالمأثور، وإخضاع النص القرآني لمستجدات العصر وتطوراته، والترويج لفكرة أن أحكام القرآن الكريم قابلة للتغيير بحسب زمانها، وأنّ القرآن قابل للنقد، وهذا يخالف ما استقر عليه أهل العلم، بل هو يخالف ما ثبت من أصول الشريعة وأحكامها ومقاصدها السامية.

وعلى الرغم من خطر هذا التوجّه إلا أننا لا نقف في التفسير موقف الرافض لكل جديد يخدم القرآن الكريم، بل نقبل به بشرط أن لا يصرفه إلى معانٍ تجافي النصّ، وتخالف الدليل، وتفتح باب الافتيات على كلام الله تعالى، وأن يكون ربّان هذا العمل من أهل العلم المؤهلين المشهود لهم بصحة الدين وسلامة المعتقد، مع محافظته على دلالة النص، ومقاصد الشارع.

وما أجمل ما قاله ابن عاشور – رحمه الله – حول هذا المعنى إذ يقول: "فجعلت حقاً عليَّ أن أُبدي في تفسير القرآن نكتاً لم أرَ من سبقني إليها، وأن أقف موقف الحَكَم بين طوائف المفسرين تارةً لها وآونةً عليها، فإن الاقتصار على الحديث المعاد، تعطيل لفيض القرآن الذي مالَه من نفاد"[٢٣].

وهذا يدل على أنّ علماء الإسلام لا يقطعون الطريق على من أراد إعادة النظر في القديم لأجل إحياء ما اندثر منه، وتقويم ما اعوجّ فيه، وتنقيح ما تسرّب إليه، بشرط أن يُراعي قبل الخوض في أي محاولة لتجديد تفسير كلام الله تعالى أن ينطلق صاحبها من قواعد ثابتة صحيحة، وأن لا يعود على القديم بالنقض والتبديل.

ومن هنا يتبين لنا أنّ من أخطر أسباب وقوع الخطأ في تفسير كلام الله تعالى هو ما يدعو إليه أصحاب الاتجاه الحديث للتجديد الذين يجترّون العنّاوين البرّاقة التي تحمل في جوفها سماً زعافاً، هدفهم من ذلك تشويه صورة الإسلام، وتعطيل رسالة القرآن، بتفسيراتهم الضالة المنحرفة.

٣– حمل ألفاظ القرآن الكريم على معانٍ وآراء مقرَّرة سلفاً:

يعدّ حمل ألفاظ القرآن الكريم على معانٍ مقررة سلفاً من أعظم أسباب وقوع الخطأ في توظيف آيات القرآن الكريم، فالقيام باختلاق معانٍ أو أفكار جديدة ثم محاولة البحث عما يعضدها من نصوص القرآن الكريم يُعدّ منهجاً منحرفاً في التفسير، فهو من الأمور التي أحدثت شرخاً كبيراً في تفسير كلام الله تعالى، أدت إلى إلى التكلف في حمل نصوص القرآن الكريم على ما لا تحتمل، وهذا بلا شك منشأه الجهل والضلال، والتعصب للأفكار والمعتقدات المنحرفة.

قال ابن تيمية – رحمه الله – في ذمّ هذا الاتجاه: "يجعلون الألفاظ التي أحدثوها ومعانيها هي الأصل ويجعلون ما قاله الله ورسوله تبعاً لهم فيردّونها بالتأويل والتحريف إلى معانيهم ويقولون: نحنُ نُفسر القرآن بالعقل واللّغة، يعنون أنهم يعتقدون معنى بعقلهم ورأيهم ثم يتأولون القرآن عليه بما يمكنهم من التأويلات والتفسيرات المتضمنة لتحريف الكَلِم عن مواضعه... وهذه الطريق يشترك فيها جميع أهل البدع الكبار والصغار فهي طريق الجهمية والمعتزلة ومن دخل في التأويل من الفلاسفة والباطنية الملاحدة"[٢٤].

وقد رأى شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – أن سبيل الضلال والبدعة والجهل هو حمل المفسر النصوص القرآنية على معتقدات ومعانٍ مسبقة، بل جَعَلَه عاملاً من عوامل الانحراف في التفسير إذ يقول: "وأما سبيل الضلال والبدعة والجهل فعكس ذلك: أن يبتدع بدعة برأي رجال وتأويلاتهم ثم يجعل ما جاء به الرسول تبعاً لها ويُحرّف ألفاظه ويتأوّل على وفق ما أصّلوه"[٢٥].

ولهذا فقد أدرك العلماء رحمهم الله تعالى هذا الخطر المحدق بالتفسير، فبينوا المنهج الصحيح لتفسير نصوص القرآن الكريم، وكشفوا ما يخالفه من مناهج وطرق سقيمة، قال شارح العقيدة الطحاوية: "ومن المحال أن لا يحصل الشفاء والهدى والعلم واليقين من كتاب الله وكلام رسوله، ويحصل من كلام هؤلاء المتحيرين؛ بل الواجب أن يُجعل ما قاله الله ورسوله هو الأصل، ويتدبر معناه ويعقله ويعرف برهانه ودليله إما العقلي وإما الخبري السمعي، ويعرف دلالته على هذا وهذا، ويجعل أقوال الناس التي توافقه وتخالفه متشابهة مجملة، فيقال لأصحابها: هذه الألفاظ تحتمل كذا وكذا، فإن أرادوا بها ما يوافق خبر الرسول قُبِلَ وإن أرادوا بها ما يُخالفه رُدّ"[٢٦].

ومما ينبغي الإشارة إليه أنّ معظم تأويلات الصوفية والمعتزلة والباطنية والفلاسفة الذين فسّروا آيات القرآن الكريم قد بنوها على حسب معتقداتهم، ومذاهبهم الفكرية.

والقاعدة المتينة والضابط القوي الذي يحمي المفسّر، ويؤصل له المنهج

(٢١) مفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي، (٣١/١٦).

(٢٢) العصرانيون ومفهوم تجديد الدين. عرض ونقد، عبد العزيز مختار إبراهيم (٢٦، ٤٥، ٨٨).

(٢٣) التحرير والتنوير، ابن عاشور (٧/١).

(٢٤) مجموع الفتاوى، ابن تيمية (٣٥٥/١٧).

(٢٥) مجموع الفتاوى، ابن تيمية (٤٤٤/١٧).

(٢٦) شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي (٢٠٣).

الرصين والمسلك القويم هو جعل كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم هو الأصل المتبع المقتدى به، وأما ما عداهما فلا يجوز أن يكون أصلاً بحال من الأحوال.

• **المطلب الثالث: القصور في فهم النصّ القرآني ومدلولاته:**

إن من أهم العقبات التي تؤدي إلى وقوع الانحراف في توظيف الآية توظيفاً صحيحاً هو الفهم الخاطئ للنصّ القرآني، والقصور في معرفته معرفة خالية من الخطأ والانحراف، والتمسك بعوامل تؤدي إلى الخلل في الاستدلال بالنصّ القرآني.

ولعل من أبرز سمات عدم الدّقة في فهم نصوص القرآن الكريم هي ما يلي:

١- عدم الاعتماد على القواعد والأصول الثابتة عند تفسير النصّ القرآني.

٢- اتباع المتشابه وعدم رده إلى المحكم.

٣- الاعتماد على الأقوال التفسيرية دون الاجتهاد في التمييز بين الصحيح والسقيم.

٤- التعلق بالأقوال التفسيرية الشاذة.

٥- تحريف النصوص القرآنية عن مواضعها.

هذه بعض السِّمات التي تؤدي إلى القصور في فهم نصوص القرآن الكريم، ولعل مدارها حول التخبّط وعدم الانضباط بضوابط صحيحة عند تفسير كلام الله تعالى، ويؤكد هذا المعنى ما ذكره ابن تيمية – رحمه الله –: "ولهذا لما لم يكن لهم قانون قويم وصراط مستقيم في النصوص، لم يوجد أحد منهم يمكنه التفريق بين النصوص التي تحتاج إلى تأويل والتي لا تحتاج إليه، إلا بما يرجع إلى نفس المتأوّل المستمع للخطاب، لا بما يرجع إلى نفس المتكلم بالخطاب".[٢٧]

إلى أن يقول: "إنك إذا تأملت كلامهم لم تجد لهم قانوناً فيما يتأول وما لا يتأول، بل لازم قولهم إمكان تأويل الجميع، فلا يقرون إلا بما يعلم ثبوته بدليل منفصل عن السمع، وهم لا يجوزون مثل ذلك، ولا يمكنهم أن يقولوا مثل ذلك"[٢٨].

فعدم وجود قواعد وضوابط تحكم المفسّر عند تفسيره يؤدي إلى وقوع الخطأ في التفسير والانحراف عن الحق، فالقصور في فهم النصّ القرآني ودلالاته هو نتيجة حتمية لهذا الأمر، وفيما يلي نُبيّن أهم الأسباب المتفرعة عن هذا السبب الرئيس التي أدت إلى وقوع الخطأ في توظيف النص القرآني:

١- صرف الآية عن معناها الراجح.

٢- حمل الآية على معانٍ لا تحتملها.

٣- إغفال النظر في سياق الآيات ومناسباتها[٢٩].

وهذه الأسباب تجمعها علّة واحدة وهي القصور في فهم النصّ القرآني ومدلولاته، وفي المبحث التالي بيان هذه الأسباب بشيء من التفصيل بإذن الله تعالى، والله الموفق، عليه توكلي، هو حسبي ونعم الوكيل.

المبحث الثاني: نماذج تطبيقية على التوظيف الخاطئ للنصّ القرآني.

تمهيد: إن أول مصدر من مصادر التشريع هو الكتاب الكريم، فهو مصدر الأحكام الشرعية الأول، ومرجع كل استنباط وسند كل دليل، وتحصيل الأحكام الشرعية من نصوص الكتاب العزيز يحتاج إلى دقة نظر، ومنهج سليم، فمعرفة التفسير الصحيح لنصوص القرآن الكريم ليس بالأمر السهل الذي يستطيعه كل أحد، بل يحتاج إلى مفسر ذو علم خالٍ من النزعات المذهبية والتخبطات الفكرية.

ولما كثرت تفسيرات النصّ القرآني بين الناس، وأصبح البعض لا يُميّز بين الصحيح والسقيم منها، كان لابد من الوقوف على أسباب حصول هذا الخطأ، ومنشأ هذا الغلط، للتوصل لمعرفة المقصود من النصّ القرآني بطريقة صحيحة سليمة.

وسيكون هذا المبحث بمثابة ربط كل فكرة بأمثلة واضحة كنماذج مستقاة مما هو مطروق عند المخالفين، مما عجَّت به كتبهم وتفسيراتهم، وهذا هو محور البحث ومداره، كما سنبينه بشيء من التفصيل من خلال المطالب التالية:

• **المطلب الأول: صرف الآية عن معناها الراجح.**

يعتبر التوظيف الخاطئ للنصّ القرآني من الأمور الخطيرة التي وقع فيها كثير من الناس، وهذا التوظيف يكون منشؤه عدة أسباب رئيسة، من أهمها: صرف الآية عن معناها الراجح إلى معنى آخر مرجوح، وقد يكون هذا المعنى غير صحيح.

وقد يقول قائل إن هذا ما يسمى عند المتأخرين بـ"التأويل" وهو "صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به"[٣٠].

فالجواب على ذلك أنْ نقول: إنّ بينهما فرقاً. يقول بدر الدين الزركشي – رحمه الله –: "التأويل حمل الظاهر على المحتمل المرجوح، فإن حُمِل عليه لدليل فصحيح، أو لما يُظَن دليلاً في الواقع ففاسد، أو لا شيء فلعب لا تأويل"[٣١].

فالذين وقعوا في الخطأ صرفوا الآية عن معناها الراجح إلى معنى مرجوح بلا دليل، والذي سنقوم ببيانه في هذا المطلب هو كشف الخطأ الحاصل في التفسير الناتج عن حمل الآية على معنى مرجوح بلا دليل، أما ما كان لدليل فهو خارج عن حدّ الدراسة.

ولا شك أن حمل اللفظ على المعنى المرجوح بلا دليل له آثاره الجسيمة ودوافعه الخفية التي ينتج عنها إشكالات كثيرة تتضح لنا من خلال ما سنعرضه من نماذج فيما يلي:

– عند قوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖ﴾ [الأنعام: ٣٨]. ذهب بعض المخالفين بناءً على توظيفهم لهذا النص توظيفاً خاطئاً وصرفهم معنى الآية الراجح إلى معناها المرجوح إلى القول بأن القرآن الكريم كافٍ ومغنٍ عن السنة النبوية، ووجه ذلك عندهم: يقولون بما أن الله تعالى قد بيّن في كتابه أنَّ القرآن الكريم قد حوى كل شيء، فهذا دليل على أنه كافٍ ومغنٍ عن السنة، فلا حاجة حينئذٍ للسنَّة، فلو احتيج للسنة لكان القرآن

(٢٧) درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية (٥/٢٤٠).

(٢٨) درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية (٥/٣٤٤).

(٢٩) سيأتي الحديث عن هذه الأسباب بشيء من التفصيل في المبحث القادم (موضع الدراسة التطبيقية). بإذن الله تعالى.

(٣٠) الإكليل في المتشابه والتأويل، ابن تيمية (٢٧).

(٣١) تشنيف المسامع بجمع الجوامع، الزركشي (٢/٨٢٠).

مفرطاً فيه، فيلزم من ذلك الخلف في قول الله تعالى وهذا محال[٣٢].

وهذا خطأ جسيم وتوظيف سقيم للآية القرآنية، كان منشؤه صرف الآية إلى المعنى المرجوح بغير دليل، ولا شك أن توظيف هذا النصّ بهذه الطريقة له غايات خطيرة وأهداف جسيمة يمكن إجمالها فيما يلي:

١- التسويغ لإمكانية الاستغناء عن السنة النبوية، وأنها ليست منزَّهة عن الخطأ، فبالتالي ليست شرعاً يحتكم الناس إليها.

٢- تعطيل مصدر مهم من مصادر التشريع، للوصول إلى غايات خبيثة في رد أحكام الدين ومن ثمّ تعطيل الدين بالكلية[٣٣].

ويمكن توضيح خطأ هذا التوظيف وتهافته من خلال ما يلي:

أولاً: النظر إلى المعنى الصحيح في تفاسير العلماء المعتبرين:

إن تفسير الآية بهذا المعنى يعتبر توظيفاً خاطئاً لها، يتضح ذلك من خلال النظر إلى المعنى الصحيح للآية، فالمراد بالكتاب في قوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖ﴾ [الأنعام: ٣٨] هو اللوح المحفوظ كما نصّ على ذلك المفسرون[٣٤]، وليس القرآن الكريم، فلما كان المقصود بالآية هو اللوح المحفوظ بطل استدلالهم بالآية لأنهم حملوا الظاهر على المحتمل المرجوح.

ثانياً: النظر إلى المعنى الواسع للآية:

لو سلمنا جدلاً أن المراد بالكتاب في الآية القرآن الكريم، فإن المعنى أن الله تبارك وتعالى لم يفرّط في شيء من أمور الدين وأحكامه، وأنه بينها جميعها على سبيل الإجمال، وَبَيَّنَ جميع كليات الشريعة دون النص على جزئياتها وتفاصيلها. فبيّن سبحانه العقائد والعبادات والمعاملات على سبيل الإجمال أما التفصيل فلم يرد في كتاب الله تعالى وإنما جاءت به السنّة المطهرة[٣٥].

ولذلك نرى أنّ هذا التوظيف الخاطئ أدى إلى نتيجة خطيرة ألا وهي اطراح السنة النبوية وعدم اعتبارها.

ثالثا: الدليل العقلي:

يمكن الرد على هذا التوظيف الخاطئ بدليل عقلي فنقول: حتى لو كان المقصود من الكتاب في الآية هو القرآن الكريم فإنه لا يوجد في الآية ما يدل على أن القرآن يكفي وحده بديلاً عن السنة؛ لأن القرآن قد جاء بأصول الشريعة ولم يتناول تفصيلات كل الأحكام. ومن يزعم غير ذلك فهو إما جاهل أو متعنت. [٣٦]

وبهذا يتبين لنا سقوط توظيف الآية بهذا التوظيف مهما كان تأويلهم لها.

يقول الإمام القرطبي – رحمه الله –: "ما تركنا شيئاً من أمر الدين إلا وقد دللنا عليه في القرآن، إما دلالة مبينة مشروحة، وإما مجملة يتلقى بيانها من الرسول عليه الصلاة والسلام، أو من الإجماع، أو من القياس الذي ثبت بنص الكتاب"[٣٧].

رابعاً: النظر: إلى زمن النزول:

من الأدلة الدالة على ضحالة هذا التوظيف وضعف الاستدلال به النظر إلى زمن النزول، فهذه الآية وردت في سورة الأنعام، وسورة الأنعام مكية، ولم يكن نزل من القرآن إلا القليل، فسورة البقرة، وآل عمران، والنساء، وبراءة، كلها مدنية.

ومن المعلوم أن أكثر أحكام الشريعة وأحكامها وتفصيلاتها إنما نزل التشريع بها في المدينة. فسورة الأنعام كلها مكية على الصحيح، فكيف يكون في الكتاب الذي هو القرآن بيان كل شيء في الوقت الذي نزلت فيه هذه الآية؟ مع أن تلكم الأحكام إنما نزلت أصولها في المدينة لا في مكة[٣٨].

مما سبق من أدلة يتبين أنّ من ذهب إلى هذا التوظيف قد أخطأ الطريق وجانب الصواب، وذلك بسبب قصوره في فهم النصّ القرآني ومدلولاته، واطراحه للأسس والقواعد السليمة التي توصله إلى بيان التفسير الصحيح لكلام الله تعالى.

• المطلب الثاني: حمل الآية على معانٍ لا تحتملها.

من الأسباب التي نشأ بسببها التوظيف الخاطئ للنص القرآني هو حمل الآية على معان لا تحتملها، وذلك بتكلف المعنى تارة، أو لي عنق النص تارة أخرى، وهذا من أخطر أسباب حصول التوظيف الخاطئ لنصوص القرآن الكريم.

وهذا أمر أخطر من سابقه، ففي المبحث السابق صرفوا اللفظ إلى معنى مرجوح بلا دليل، أما هنا فقد حملوا الآية على معانٍ لا تحتملها في الأصل. والعلماء قد بينوا أن حمل الظاهر على المحتمل بلا دليل لعب لا تأويل[٣٩].

واحترزوا بقولهم: "المحتمل" لإخراج حمل الظاهر على ما لا يحتمله، وهذا هو عين ما وقع فيه المخالفون، حيث حملوا اللفظ ووظفوه على معانٍ بلا دليل أو لما يُظن دليلاً وهذا بلا شك علة الفساد في التوظيف.

وفيما يلي سنُبين الأمثلة والنماذج التي وظُّفت فيها الآية توظيفاً خاطئاً:

– عند قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ﴾ [النحل: ٨٩].

وقع بعض المخالفين في إشكالية توظيف هذا النص القرآني، حيث حمّلوا الآية معنى لا تحتمله، فقد زعموا أن القرآن الكريم، الذي أنزله الله تبياناً وتفصيلاً لكل شيء كما ورد في نص الآية، يُغني عن السُّنة، واعتبروا أن الاحتياج إلى السُّنة يتعارض مع وصف القرآن بأنه تبيان لكل شيء، مستدلين بذلك على عدم ضرورته.

وغايتهم من هذا التوظيف السقيم ما يلي:

١- الحطّ من شأن السنّة، وتجريدها من كافة خصائصها، والزعم بأنها مجرد كلام للنبي ﷺ، وكلامه ليس فيه إلزام.

٢- صرف الأنظار بعيداً عن سنة رسول الله ﷺ، وقد كان ذلك هدفاً قديماً للمشركين منذ بعثة النبي ﷺ سعوا إلى محاولة تحقيقه بوسائل عدة منها: الزعم بأن مُحَمَّداً عليه الصلاة والسلام مجنون، وإثارة المزاعم والشكوك

(٣٢) شبهات حول السنة، عبد الرزاق عفيفي (١٣)؛ شبهات القرآنيين، عثمان بن معلم محمود (٥٠).

(٣٣) شبهات حول السنة، عفيفي (١٣).

(٣٤) الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن مُحَمَّد الثعلبي (١٤٦/٤)؛ الوسيط في تفسير القرآن المجيد، علي بن أحمد الواحدي (٢٦٨/٢)؛ معالم التنزيل في تفسير القرآن، البغوي (٤٢٠/٦).

(٣٥) الرد على من ينكر حجية السنة، أبو الكمال (٣٩٨)؛ السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام مناقشتها والرد عليها، الشربيني (٢٣٥/١).

(٣٦) انظر: دفع شبهات المستشرقين حول السنة، بوقرين (١٣).

(٣٧) تفسير القرطبي، القرطبي (٤٢٠/٦).

(٣٨) شبهات حول السنة، عفيفي (١٤).

(٣٩) تشنيف المسامع بجمع الجوامع، الزركشي (٨٢٠/٢-٨٢١).

حوله[٤٠].

ويمكن بيان إشكالية هذا التوظيف من خلال ما يلي:

أولاً: بيان المعنى الصحيح للآية من خلال زمن نزولها:

المراد بالكتاب في هذه الآية هو القرآن الكريم، ولكن هذه السورة – سورة النحل – التي نزلت فيها هذه الآية سورة مكية، ولم يكن نزل التشريع كله في مكة، فقد نزلت أصول الدين أما الفروع فقد نزلت في المدينة.

فكيف يقال: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]؟

فلو كان المراد بالكتاب في هذه الآية هو القرآن الكريم، فليس المراد ببيانه لكل شيء بيانه لجميع أحكام الفروع.

يقول الأوزاعي – رحمه الله – في معنى قوله: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ أي: بالسنة[٤١].

فبيّن الله تعالى في كتابه الكريم كليّات الشريعة على سبيل الإجمال دون النصّ على جزئياتها وأفرادها، يقول الإمام الألوسي – رحمه الله –: "المراد بالتبيان: التبيان على سبيل الإجمال وما من شيء إلا بين في الكتاب حاله إجمالاً"[٤٢].

وبهذا يبطل استدلال من قال إنّ القرآن مغنٍ عن السّنة، بناءً على توظيفه الخاطئ للنصّ القرآني.

ثانياً: النظر في دلالات ألفاظ الآية:

يمكن أن يقال في بيان بطلان هذا التوظيف: إنّ الآية من قبيل العام الذي أريد به الخاص، إنما هو مثل الآية التي قال الله فيها: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَىْءٍۭ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف: ٢٥]؛ إخبارًا عن الريح التي أرسلها الله عزّ وجلّ على عاد قوم هود، أرسل عليهم ريحًا وقال: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَىْءٍۭ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ وهي إنما دمرت عادًا ودمرت ديارهم، فالأمارات الحسية، أو الأدلة الحسية وواقع الهالكين الذين هلكوا وتحدث الله عنهم في القرآن يدل على أن المراد بالآية الخصوص لا العموم، كذلك قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل: ٨٩] هي مما أريد به الخصوص[٤٣].

ولذا فلا دليل في الآية على ما ذهب إليه من وظّفها توظيفاً باطلاً.

ثالثاً: الدليل العقلي:

إن القرآن الكريم قد اشتمل على أصول الشريعة كلها، لكنه لم يأتِ ببيان تفاصيلها، بل نصّ على أصولها دون تفصيل، وهذا يدل على أنه لا يمكن الاستغناء عن سنة الرسول ﷺ.

فالمراد بالبيان هنا هو بيان كل شيء من أحكام هذا الدين كقواعد كلية مجملة، أما تفاصيل تلك القواعد وما تفرَّع عنها؛ فالبيان فيها راجع إلى السنة النبوية قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] فقاعدة وجوب اتباع الرسول والتحاكم إلى سنته المطهرة من القواعد الكلية المجملة لهذا الدين.

وإلا ففي أي آية من الآيات ورد بيان عدد الصلوات، وبيان تفاصيل الزكوات، أو بيان الحج إلى بيت الله الحرام بتفاصيله؟

ومن هنا فالقول بأن القرآن الكريم تبيانٌ لكل شيء قول صحيح في ذاته بالمعنى الإجمالي السابق ولكن الفساد فيما بنوه عليه من الاستغناء عن السنة والاكتفاء بالقرآن ليؤولوه حسب أهوائهم[٤٤].

وبهذا يتبين لنا أن هؤلاء المخالفين ما وقعوا فيما وقعوا فيه إلا بسبب أن قراءاتهم خارجة عن نطاق التفاسير التراثية المعتمدة، فأدى ذلك إلى حصول خلل كبير في توظيف الآية فنتج عنه إنكار السنة أو القول بأنه لا حاجة إليها اكتفاءً بالقرآن، وهم بذلك قد أخطأوا الطريق، ولم يعرفوا واقع التشريع.

كما أننا نجد الصحابة الذين هم أعلم الخلق بعد رسول الله عليه الصلاة والسلام، وأرباب الفصاحة والبيان، مع كونهم مستغنين عن علوم الوسائل التي افتقر إليها المتأخرون، قد احتاجوا إلى تفسير النبي ﷺ، فبيّن لهم أن الظلم المذكور في قوله: ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] هو الشرك[٤٥]، وأن الحساب اليسير هو العرض[٤٦]، وغيرها[٤٧].

فإذا كان هذا حال الصحابة الذين شاهدوا التنزيل، وقد كانوا أئمة في اللغة والمعرفة فغيرهم في هذا من باب أولى، فلا يمكن لعاقل أن يقول بأنه يمكننا الاستغناء عن السنة والاكتفاء بالقرآن الكريم، ومن هنا يتبين لنا كارثية ما وقع فيه هؤلاء المخالفون بسبب توظيفهم الخاطئ للنص القرآني.

رابعاً: النظر في مجموع آيات القرآن الكريم:

كيف أغمض هؤلاء أعينهم عن الآيات التي تأمر باتباع سنة المصطفى ﷺ ووجوب التحاكم إليها، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، وقوله: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر: ٧].

فهم بتوظيفهم هذا بين أمرين، إما أن يُقروا بخطأ ما وقعوا فيه من توظيف خاطئ فيقولوا بحجية السنّة التي دل عليها القرآن الكريم، وإما أن ينكروا ويردوا الآيات التي دلت على حجية السنة، فبالتالي يقعون في إنكار كتاب الله تبارك وتعالى.

خامساً: النظر في مآلات ونتائج هذا التوظيف:

التوظيف الخاطئ للآية يترتب عليه القول بالاكتفاء بالقرآن، وهذا مستحيل، فالقرآن والسنة لا يشملان كل شيء يحتاجه المسلمون في حياتهم، لأن التحديات والقضايا الدينية تتغير مع الزمن، ومن ثم، فقد هدَى الله الأمة الإسلامية إلى حل هذه الفراغات عبر طرق وحلول أخرى، مستمدة من القرآن والسنة، تتكيف مع المستجدات في كل وقت.[٤٨]

---

(٤٠) الرد على من ينكر حجية السنة، أبو الكمال (٣٩٧).

(٤١) تفسير القرآن، منصور بن محمد السمعاني (١٩٥/٣)؛ تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (٥١٠/٤).

(٤٢) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الألوسي (٤٥٣/٧).

(٤٣) شبهات حول السنة، عفيفي (١٧).

(٤٤) شبهات حول السنة، عفيفي (١٨).

(٤٥) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (١١٥/٦)، كتاب تفسير القرآن، باب قوله تعالى: ﴿لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]. برقم (٤٧٧٦).

(٤٦) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٣٢/١)، كتاب العلم، باب من سمع شيئاً فلم يفهمه فراجع فيه حتى يعرفه، برقم (١٠٣).

(٤٧) كما بيّن لهم أن الخيطين الأبيض والأسود هما بياض النهار وسواد الليل، وأن الذي رآه نزلة أخرى عند سدرة المنتهى هو جبريل.

(٤٨) انظر: شبهات حول السنة، عفيفي (١٧).

وفي نهاية هذا المبحث أقول:

إن غالب من وظّف الآيات القرآنية توظيفاً خاطئاً وحمَّل كلام الله تعالى ما لا يحتمله كان منشأ خطئه هذا هو قصوره في فهم مدلولات كلام الله تعالى من جانب، وخدمة أغراضه ودسائسه وأفكاره المنحرفة من جانب آخر.

• المطلب الثالث: إغفال النظر في سياق الآيات ومناسباتها:

من الأسباب المؤدية إلى إشكالية توظيف النص القرآني هو إغفال النظر في مناسبات الآيات وسياقاتها والاكتفاء في ذلك بنظرة قاصرة محدودة في الآية موضع الدراسة.

ولا شك أن النظر في سياق الآيات ومناسباتها مع فهم ورويّة من أهم الطرق التي توصل إلى المعنى الصحيح للآية.

قال الإمام ابن جزي الكلبي في معرض ذكره لوجوه الترجيح في التفسير: "السادس: أن يشهد بصحة القول سياق الكلام ويدل عليه ما قبله وما بعده"(٤٩).

ويقول: الإمام الزركشي ضمن ذكره للأمور التي تعين على المعنى عند الإشكال: "الرابع: دلالة السياق: فإنها ترشد إلى تبيين المجمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد وتخصيص العام وتقييد المطلق وتنوع الدلالة، وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم فمن أهمله غلط في نظيره وغالط في مناظراته وانظر إلى قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩] كيف تجد سياقه يدل على أنه الذليل الحقير"(٥٠).

والنصوص الدالة على أهمية النظر في سياق الآيات ومناسباتها كثيرة متضافرة لا يسع المقام لسردها هنا. إلا أن المخالفين قد أغفلوا هذا الأصل العظيم، وراحوا يطعنون في آيات القرآن الكريم، ويبثون حولها الشكوك، لغايات سبقت في عقولهم، واستقرت في أذهانهم، وفيما يلي بعض النماذج على ذلك، منها:

– عند قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٧].

استدل المخالفون(٥١) بهذه الآية على أن المسلم العاصي يخلَّد في النار، خلافاً لمذهب أهل السنة والجماعة، وسبب وقوعهم في هذا المزلق الخطير هو إغفالهم النظر في سياق الآية، وهذا بلا شك له أهداف خطيرة، منها:

١– الترويج لمعتقدهم الباطل القائم على حمل آيات الوعيد الواردة في الكفار على عصاة المؤمنين.

٢– التسويغ لإمكانية النظر في الآية بعيداً عن سياقها القرآني.

ويمكن بيان بطلان ما ذهبوا إليه من خلال ما يلي:

أولاً: النظر في المعنى الصحيح للآية عند علماء التفسير المعتبرين:

هذا التوظيف الخاطئ مخالف لما ذهب إليه أهل العلم من المفسرين وغيرهم القائلون أن هذه الآية خاصة بالكفار وليست في المسلمين. قال أبو جعفر الطبري: "يعني جل ثناؤه بقوله: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ﴾، يريد هؤلاء الذين كفروا بربّهم يوم القيامة، أن يخرجوا من النار بعد دخولها، وما هم بخارجين منها"(٥٢).

وقد حكى الطبري عن عكرمة: أن نافع بن الأزرق قال لابن عباس ﷺ: أعمى البصر أعمى القلب، يزْعُم أن قومًا يخرجون من النار، وقد قال الله جلَّ وعز: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا ۖ﴾ "وما هم بخارجين منها"؟ فقال ابن عباس: ويحك، اقرأ ما فوقها! هذه للكفّار".(٥٣)

فقوله: "هذه للكفّار" أبطل ما ذهب إليه المخالفون، وقد تواترت أقوال المفسرين على أن المراد في الآية هم الكفار حيث يريد هؤلاء الكافرون أَنْ يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ بعد أن ذاقوا عذابها وآلامها، وَما هُمْ بِخارِجِينَ مِنْها أبداً، بسبب ما ارتكبوه في الدنيا من قبائح ومنكرات فهم في عذاب مُقِيم دائم ثابت لا ينقطع(٥٤).

فهذا القول – المبني على سوء الفهم لكلام الله تعالى وتوظيفه توظيفاً خاطئاً – قولٌ باطل كما قرره العلماء فيما مرّ معنا.

ثانياً: سياق الآية يدل على بطلان ما ذهب إليه المخالفون:

من أعظم الأسباب التي أدت إلى وقوع الخطأ عند هؤلاء المخالفين هو إغفال سياق الآية التي وردت فيه، والاكتفاء في تفسيرهم بمجرد ما يحتمله اللفظ المجرد عن سائر ما يبين معناه، وهذا بلا شك جهل منهم وقصور في فهم كلام الله تعالى أدى إلى وقوع خطأ كبير، وخلل جسيم.

قال ابن تيمية: "فمن تدبر القرآن وتدبر ما قبل الآية وما بعدها وعرف مقصود القرآن: تبين له المراد وعرف الهدى والرسالة وعرف السداد من الانحراف والاعوجاج، وأما تفسيره بمجرد ما يحتمله اللفظ المجرد عن سائر ما يبين معناه فهذا منشأ الغلط من الغالطين"(٥٥).

وبالنظر في سياق الآية – موضوع الدراسة – يمكن الرد على ما ذهب إليه المخالفون بحديث جابر بن عبد الله قال: سمعتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يقول بِأُذُنَيَّ هاتَيْن وأشار بِيده إلى أذنيه: "يُخرج الله قوماً من النار فَيُدخلُهُمُ الْجَنَّةَ"، فقال له رجُلٌ فِي حَدِيثِ عَمْرٍو إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا ۖ﴾ [المائدة: ٣٧]، فَقَال جابر بن عبْد اللَّهِ: إِنَّكُمْ تَجْعلون الْخَاصَّ عامًّا هذِه للكُفَّار اقْرَؤُوا ما قَبْلَهَا ثُمَّ تَلَا: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لِيَفْتَدُواْ بِهِۦ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝ يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا ۖ﴾ [المائدة: ٣٦-٣٧] هذه للكفار(٥٦).

(٤٩) التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزئ (١٩/١).

(٥٠) البرهان في علوم القرآن، الزركشي (٢٠٠/٢).

(٥١) كالخوارج والمعتزلة، فالخوارج والمعتزلة وإن وافقوا أهل السنّة والجماعة في إدخال الأعمال في مسمى الإيمان، إلا أنهم خالفوهم في حكم مرتكب الكبيرة، حيث كفرته الخوارج، وحكمت عليه المعتزلة بأنه في منزلة بين المنزلتين، مع اتفاق الطائفتين على خلوده في النار. الإيمان الأوسط، ابن تيمية (٩٦).

(٥٢) تفسير الطبري، ابن جرير الطبري (٢٩٣/١٠)؛ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية (١٨٧/٢).

(٥٣) تفسير الطبري، الطبري (٢٩٤/١٠).

(٥٤) التفسير الوسيط للقرآن الكريم، طنطاوي (١٤٤/٤).

(٥٥) مجموع الفتاوى، ابن تيمية (٩٤/١٥).

(٥٦) أخرجه ابن حبان في صحيحه: (٥٢٧/١٦)، باب ذكر الأخبار عن خمسة يدخلون النار، قال الشيخ شعيب الأرنؤوط عند تخريجه لهذا الحديث: "إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير إسحاق بن موسى الأنصاري، فمن رجال مسلم".

الشاهد قوله: "اقرؤوا ما قبلها، فهو يدل على أن النظر في الآية بمعزل عن سياقها يُوقع في الخطأ، ويسبب الحيدة عن المعنى الصحيح للآية.

ولا شك أن هؤلاء المخالفين قد استدلوا بالآية ووظفوها توظيفاً خاطئاً بما يخدم معتقداتهم، فنظروا إلى الآية نظرة مجردة عن سياقها خدمة لمعتقداتهم، فضلّوا وأضلّوا.

قال ابن تيمية – رحمه الله –: "إن مثل هؤلاء اعتقدوا رأيا ثم حملوا ألفاظ القرآن عليه، وليس لهم سلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا من أئمة المسلمين لا في رأيهم ولا في تفسيرهم، وما من تفسير من تفاسيرهم الباطلة إلا وبطلانه يظهر من وجوه كثيرة"(٥٧).

ولذلك فإن تجاهل السياقات وما لها من آثار في فهم الآيات القرآنية يوقع في التخبط والاضطراب، ولربما فهم القصد على غير وجهه الصحيح، فالسّياق له أثره البالغ في ترجيح المحتمل، وبيان المجمل، ودفع ما يتوهم أنه تعارض بين الآيات.

قال ابن القيم – رحمه الله –: "السياق يُرشد إلى تبيين المجمل وتعيين المحتمل والقطع بعدم احتمال غير المراد وتخصيص العام وتقييد المطلق وتنوع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره وغالط في مناظرته"(٥٨).

ومن هنا يتضح لنا أنّ إغفال السياق كان أحد أهمّ الأسباب التي أدت إلى الوقوع في التوظيف الخاطئ للآية.

ثالثاً: النظر إلى مجموع الأدلة:

من الأدلة الدالة على بطلان ما ذهب إليه المخالفون عند توظيف الآية هو ورود آيات كثيرة في القرآن الكريم تدل على أنّ الخلود في النار مكتوب على الكافرين، وسأكتفي بذكر آية واحدة – خشية الإطالة – وهي قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ لَوۡ أَنَّ لَنَا كَرَّةٗ فَنَتَبَرَّأَ مِنۡهُمۡ كَمَا تَبَرَّءُواْ مِنَّاۗ كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعۡمَٰلَهُمۡ حَسَرَٰتٍ عَلَيۡهِمۡۖ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧].

فقد ذكر العلماء أنّ هذه الآية في الكفار، قال ابن جرير الطبري: "يعني تعالى ذكره بذلك: وما هؤلاء الذين وصَفتهم من الكفار –وإنْ نَدموا بعد معاينتهم مَا عاينوا من عذاب الله... بخارجين من النار التي أصلاهُموها الله بكفرهم به في الدنيا، ولا ندمُهم فيها بمنجيهم من عذاب الله حينئذ، ولكنهم فيها مخلدون"(٥٩).

فالآية دليل واضح على أنّ الخلود يكون للكافرين، لا كما ذهب إليه المخالفون – بناءً على توظيفهم الخاطئ للآية – أنه لعصاة المؤمنين.

قال القرطبي: "الآية دليل على خلود الكفار فيها وأنهم لا يخرجون منها، وهذا قول جماعة أهل السنة، لهذه الآية، ولقوله تعالى: ﴿وَلَا يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلۡجَمَلُ فِي سَمِّ ٱلۡخِيَاطِۚ﴾ [الأعراف: ٤٠]"(٦٠).

ومن هنا ندرك أنّ إغفال السياق القرآني في فهم القرآن وتفسير آياته من أعظم أسباب الخطأ والانحراف في فهم القرآن، فهو يُفْضِي إلى أخطاء جسيمة في التفسير، ويؤدّي إلى انحراف واضح في معاني القرآن الكريم.

قال الشاطبي: "فلا محيص للمتفهم عن رد آخر الكلام على أوله، وأوله على آخره، وإذ ذاك يحصل مقصود الشارع في فهم المكلف، فإن فرق النظر في أجزائه؛ فلا يتوصل به إلى مراده، فلا يصح الاقتصار في النظر على بعض أجزاء الكلام دون بعض"(٦١).

الخاتمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فقد خلص البحث إلى نتائج وتوصيات، وهي كما يلي:

أولاً: النتائج:

١– تبين أن توظيف المخالفين للآيات القرآنية ركيك وضعيف، وأن ذلك يرجع إلى ثلاثة أسباب رئيسة، هي: عدم مراعاة أصول التفسير الصحيحة، ومحاولة تطويع النصّ القرآني للأهواء والبدع والمعتقدات، والقصور في فهم النصّ القرآني ومدلولاته.

٢– ظهر من خلال البحث أن غالب الخطأ في توظيف النص القرآني راجع إلى سبب واحد رئيس وهو القصور في فهم النصّ القرآني ودلالاته، وهذا السبب يتفرع منه عدة أسباب فرعية أخرى كإغفال السياق، ودعوى التجديد في التفسير، وصرف الآية عن معناها الراجح، وحمل الآية على معانٍ لا تحتملها، والجهل بلغة القرآن.

٣– ظهر من خلال البحث أنّ من أخطر أسباب التوظيف الخاطئ المعاصرة والتي تتجدد بتجدد زمانها هو تطويع النصّ القرآني للأهواء والبدع والمعتقدات.

٤– يمكن وصف توظيف الآيات التي وقع فيها المخالفون بأنه توظيف وهمي، مضطرب، وغير منضبط بقواعد التفسير الصحيح، وهو في الغالب ليس تفسيراً للآيات، وإنما أخطاء تتسم بعدم الدقة، ولا يضبطها مسار منهجي صحيح.

٥– ظهر من خلال البحث أن أكثر مخالفي العصر الذين طوعوا النص القرآني لخدمة معتقداتهم قد قدّموا العقل على النصّ الصحيح.

٦– ظهر من خلال بيان إشكالية توظيف النص القرآني عند المخالفين تبين للباحث أنهم في الغالب قد أغفلوا التعامل مع التفاسير الصحيحة، وقواعد التفسير المنضبطة.

٧– اتضح من خلال البحث أنّ الدافع الذي يحرك هؤلاء المخالفين – في الغالب – هو دافع الضغينة والحقد على الإسلام، وهذا يفقدهم الموضوعية، ويعمي بصائرهم.

ثانياً: التوصيات:

١– التوصية بكتابة مؤلف أو موسوعة تهتم ببيان ضوابط التوظيف السليم لنصوص القرآن الكريم.

٢– تكوين لجان متخصصة من العلماء والمفكرين في الدول الإسلامية لرصد الأخطاء والإشكاليات الناتجة عن التوظيف الخاطئ لنصوص القرآن الكريم والرد عليها.

(٥٧) مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية (٣٥).

(٥٨) بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية (٩/٤).

(٥٩) تفسير الطبري (٢٩٩/٣).

(٦٠) تفسير القرطبي (٢٠٧/٢).

(٦١) الموافقات، إبراهيم بن موسى الشاطبي (٢٦٦/٤).

وأختم بالحمد لله ذي الفضل والإنعام، وصلى الله وسلم على سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الإفصاح والتصريحات:

تضارب المصالح: ليس لدى المؤلفون أي مصالح مالية أو غير مالية ذات صلة للكشف عنها. المؤلفون يعلنون عن عدم وجود أي تضارب في المصالح.

الوصول المفتوح: هذه المقالة مرخصة بموجب ترخيص إسناد الإبداع التشاركي غير تجاري 4.0 الدولي (CC BY- NC 4.0)، الذي يسمح بالاستخدام والمشاركة والتعديل والتوزيع وإعادة الإنتاج بأي وسيلة أو تنسيق، طالما أنك تمنح الاعتماد المناسب للمؤلف (المؤلفين) الأصليين. والمصدر، قم بتوفير رابط لترخيص المشاع الإبداعي، ووضح ما إذا تم إجراء تغييرات. يتم تضمين الصور أو المواد الأخرى التابعة لجهات خارجية في هذه المقالة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقالة، إلا إذا تمت الإشارة إلى خلاف ذلك في جزء المواد. إذا لم يتم تضمين المادة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقال وكان الاستخدام المقصود غير مسموح به بموجب اللوائح القانونية أو يتجاوز الاستخدام المسموح به، فسوف تحتاج إلى الحصول على إذن مباشر من صاحب حقوق الطبع والنشر. لعرض نسخة من هذا الترخيص، قم بزيارة:
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0

فهرس المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم (جلّ منزله).
- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، الحافظ ابي حاتم مُحَمَّد بن حبان البستي (٣٥٤هـ)، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.
- الإحكام في أصول الأحكام، علي بن أحمد ابن حزم، دار الآفاق الجديدة: بيروت.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، مُحَمَّد الأمين بن مُحَمَّد المختار الشنقيطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: بيروت، عام ١٤١٥هـ.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين، مُحَمَّد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٣هـ.
- الإكليل في المتشابه والتأويل، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع: الإسكندرية.
- البحث العلمي أساسيته وممارسته العلمية، رجاء دويدري، دار الفكر: دمشق، عام ٢٠٠٠م.
- بدائع الفوائد، مُحَمَّد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، دار الكتاب العربي: بيروت – لبنان.
- البرهان في علوم القرآن، مُحَمَّد بن عبد الله الزركشي، دار إحياء الكتب العربية، عام ١٣٧٦هـ.
- التحرير والتنوير، مُحَمَّد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر: التحرير والتنوير، عام ١٩٨٤م.
- التسهيل لعلوم التنزيل، مُحَمَّد بن أحمد ابن جزي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم: بيروت، ط١، عام ١٤١٦هـ.
- تشنيف المسامع بجمع الجوامع، مُحَمَّد بن عبد الله الزركشي، مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث – توزيع المكتبة المكية، ط١، عام ١٤١٨هـ.
- التعريفات الفقهية، مُحَمَّد عميم الإحسان البركتي، دار الكتب العلمية، ط١، عام ١٤٢٤هـ.
- تفسير القرآن، منصور بن مُحَمَّد السمعاني، دار الوطن: الرياض – السعودية، عام ١٤١٨هـ.
- التفسير الوسيط للقرآن الكريم، مُحَمَّد سيد طنطاوي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة، ط١.
- التفسير والمفسرون، الدكتور مُحَمَّد السيد حسين الذهبي، مكتبة وهبة: القاهرة.
- تهذيب اللغة، مُحَمَّد بن أحمد الأزهري، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط١، عام ٢٠٠١م.
- التوقيف على مهمات التعاريف، مُحَمَّد عبد الرؤوف بن تاج العارفين المناوي، عالم الكتب: القاهرة، ط١، عام ١٤١٠هـ.
- تيارات النقد الأدبي في الأندلس في القرن الخامس، مصطفى عليان عبد الرحيم، مؤسسة الرسالة: بيروت، عام ١٤٠٤هـ.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مُحَمَّد بن جرير الطبري، تحقيق: الدكتور عبد الله عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، (الطبعة: الأولى، عام ١٤٢٢هـ.
- جمهرة اللغة، أبو بكر مُحَمَّد بن الحسن ابن دريد، دار العلم للملايين: بيروت، ط١، عام ١٩٨٧م.
- درء تعارض العقل والنقل، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية: المملكة العربية السعودية، ط٢، عام ١٤١١هـ.
- دفع شبهات المستشرقين حول السنة، أحمد مُحَمَّد بوقرين، بحث منشور على الشبكة العنكبوتية.
- الرد على من ينكر حجية السنة، أبو الكمال عبد الغني مكتبة السنة، ط١، عام ١٩٨٩م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود بن عبد الله الألوسي، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، عام ١٤١٥هـ.
- السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام مناقشتها والرد عليها، عماد السيد مُحَمَّد إسماعيل الشربيني، ط١، عام ١٤٢٢هـ.
- شبهات القرآنيين، عثمان بن معلم محمود، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف: المدينة المنورة.
- شبهات حول السنة، عبد الرزاق عفيفي، وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد: المملكة العربية السعودية، عام ١٤٢٥هـ.
- شرح العقيدة الطحاوية، مُحَمَّد بن علاء الدين ابن أبي العز الحنفي، المكتب الإسلامي: بيروت.
- الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، مُحَمَّد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، دار العاصمة: الرياض – المملكة العربية السعودية، ط١،عام ١٤٠٨هـ.
- العصرانيون ومفهوم تجديد الدين عرض ونقد، عبد العزيز مختار إبراهيم، مكتبة الرشد، ط١، عام ١٤٣٠هـ.
- مختصر قواعد الترجيح عند المفسرين، حسين بن علي بن حسين الحربي، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٩هـ .
- كتاب التعريفات، علي بن مُحَمَّد الجرجاني، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، عام ١٤٠٣هـ.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن مُحَمَّد الثعلبي، تحقيق: الإمام أبي

1989m.
- Alsawaeiq almursalat fi alradi ealaa aljihmiat walmueatalati, muhamad bin 'abi bakr aibn qiam aljawziati, tahqiqu: eali bin muhamad aldukhil allah, dar aleasimati: alriyad - almamlakat alearabiat alsaeudiati, ta1,eam 1408hi.
- Alsunat alnabawiat fi kitabat 'aeda' al'iislam munaqashatuha walradu ealayha, eimad alsayid muhamad 'iismaeil alshirbinaa, ta1, eam 1422h.
- Altaerifat alfiqhiatu, muhamad eamim al'iihsan albarikati, dar alkutub aleilmiati, ta1, eam 1424h.
- Altafsir alwasit lilquraan alkarimi, muhamad sayid tantawi, dar nahdat misr liltibaeat walnashr waltawzie: alqahirati, ta1.
- altafsir walmufasiruna, alduktur muhamad alsayid husayn aldhahabi, maktabat wahbata: alqahirati.
- Altahrir waltanwira, muhamad altaahir bin muhamad abn eashur, aldaar altuwnusiat lilnashri: altahrir waltanwir, eam 1984m.
- Altashil lieulum altanzili, muhamad bin 'ahmad aibn jazi, tahqiqi: alduktur eabd allah alkhalidi, sharikat dar al'arqam bin 'abi al'arqamu: bayrut, ta1, eam 1416h.
- Altawqif ealaa muhimaat altaearifi, muhamad eabd alrawuwf bin taj alearifin almanawi, ealam alkutub: alqahirati, ta1, eam 1410h.
- Alwasit fi tafsir alquran almajidi, eali bin 'ahmad alwahidi, taqdim wataqrizu: al'ustadh alduktur eabd alhayi alfarmawi, dar alkutub aleilmiati: bayrut, ta1, eam 1415h.
- Badayie alfawayidi, muhamad bin 'abi bakr abn qiam aljawziati, dar alkitaab alearabii: bayrut - lubnan.
- Dafe shubuhat almustashriqin hawl alsanati, 'ahmad muhamad buqrin, bahath manshur ealaa alshabakat aleankabutiati.
- Dar' taearud aleaql walnaqla, 'ahmad bin eabd alhalim aibn taymiatin, tahqiqi: alduktur muhamad rashad salim. jamieat al'iimam muhamad bin sueud al'iislamiati: almamlakat alearabiat alsaeudiati, ta2, eam 1411h.
- Ielam almuqiein ean rabi alealamina, muhamad bin 'abi bakr abn qiam aljawziati, taqdim wataeliq watakhriju: 'abu eubaydat mashhur bin hasan al silman. dar aibn aljuzi: almamlakat alearabiat alsueudiati, ta1, 1423h.
- Iisan alearabi, muhamad bin makram abn manzuri, dar sadir: bayrut, ta3, eam 1414h.
- Jamharat allughati, 'abu bakr muhamad bin alhasan abn dirid, tahqiqu: ramziun munir baelabaki, dar aleilm lilmalayini: bayrut, ta1, eam 1987m.
- Jamie albayan ean tawil ay alquran, muhamad bin jarir altabari, tahqiqu: alduktur eabd allah eabd almuhsin altarki, dar hajr liltibaeat walnashr waltawzie wal'iielani, (altabeati: al'uwlaa, eam 1422h.
- Kitab altaerifati, ealiun bin muhamad aljirjani, dar alkutub aleilmiati: bayrut, ta1, eam 1403h.
- Maealim altanzil fi tafsir alqurani, alhusayn bin maseud albaghuay, tahqiqu: eabd alrazaaq almahdi, dar 'iihya' alturath alearabi: bayrut, ta1, eam 1420 h.
- Mafatih alghib, muhamad bin eumar fakhr aldiyn alraazi, dar 'iihya' alturath alearabii: bayrut, ta3, eam 1420h.
- Majmue alfatawaa ،'ahmad bin eabd alhalim aibn taymiat, tahqiqu: eabd alrahman muhamad qasima, majmae almalik fahd litibaeat almushaf alsharif: almadinat alnabawiat - almamlakat alearabiat alsaeudiati, eam 1416h.
- Muqadimat fi 'usul altafsiri, 'ahmad bin eabd alhalim abn taymiati, dar maktabat alhayati: bayrut, eam 1490h.
- Moktasr Qawaeid altarjih eind almufasirin, husayn bin eali bin husayn alharbia, Dar Ibn al-Jawzi, first edition, 1429 h.
- Ruh almaeani fi tafsir alquran aleazim walsabe almathani, mahmud bin eabd allah al'alusi, tahqiqu: eali

مُحَمَّد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط١، عام ١٤٢٢هـ.

- لسان العرب، مُحَمَّد بن مكرم ابن منظور، دار صادر: بيروت، ط٣، عام ١٤١٤هـ.
- مجموع الفتاوى، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن مُحَمَّد قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف: المدينة النبوية – المملكة العربية السعودية، عام ١٤١٦هـ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، عبد الحق بن غالب ابن عطية، دار الكتب العلمية: بيروت، عام ١٤٢٢هـ.
- معالم التنزيل في تفسير القرآن، الحسين بن مسعود البغوي، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط١، عام ١٤٢٠ هـ.
- المغني، عبد الله بن أحمد ابن قدامة، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، عالم الكتب: الرياض – السعودية، ط٣، عام ١٤١٧هـ.
- مفاتيح الغيب، مُحَمَّد عمر فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.
- مقدمة في أصول التفسير، أحمد عبد الحليم ابن تيمية، دار مكتبة الحياة: بيروت، ١٤٩٠هـ.
- الموافقات، إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط١، عام ١٤١٧هـ.
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، علي بن أحمد الواحدي، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، عام ١٤١٥هـ.

List of Sources and References:

- Alquran alkarim.
- Adwa' albayan fi 'iidah alquran bialqurani, muhamad al'amin bin muhamad almukhtar alshanqiti, dar alfikr liltibaeat w alnashr w altawzie: bayrut, eam 1415h.
- Alburhan fi eulum alqurani, muhamad bin eabd allah alzarkashi, tahqiqu: muhamad 'abu alfadl 'iibrahim, dar 'iihya' alkutub alearabiati, eam 1376h.
- Aleasraniuwn wamafhum tajdid aldiyn eurd wanuqdi, eabd aleaziz mukhtar 'iibrahima, maktabat alrishdi, ta1, eam 1430h.
- Al'iihkam fi 'usul al'ahkami, eali bin 'ahmad aibn hazma, tahqiqa: alshaykh 'ahmad muhamad shakiri. dar alafaq aljadidati: bayrut.
- Al'iihsan fi taqrib sahih abn hiban, alhafiz abi hatim muhamad bin hibaan bin ahmad altaymii albasti (354hi), tahqiq watakhrij wataeliqi: shueayb al'arnuta, muasasat alrisalati: bayrut, ta1, 1408h.
- Al'iiklil fi almutashabih waltaawila, 'ahmad bin eabd alhalim abn taymiatin, takhrij wataeliqi: muhamad alshiymi shahatuhu. dar al'iiman liltabe walnashr waltawziei: al'iiskandiriati.
- Alkashf walbayan ean tafsir alqurani, 'ahmad bin muhamad althaelabi, tahqiqu: al'iimam 'abi muhamad bin eashura, dar 'iihya' alturath alearabii: bayrut, ta1, eam 1422h.
- Almuafaqati, 'iibrahim bin musaa alshaatibii, tahqiqu: 'abu eubaydat mashhur bin hasan al silman, dar abn eafan, ta1, eam 1417hi.
- Almughni, eabd allah bin 'ahmad aibn qudamatin, tahqiqu: alduktur eabd allah bin eabd almuhsin alturki, walduktur eabd alfataah muhamad alhalu, ealim alkutub: alriyad - alsaeudiatu, ta3, eam 1417h.
- Almuharir alwajiz fi tafsir alkitaab aleaziza, eabd alhaqi bin ghalib aibn eatiat, tahqiqu: eabd alsalam eabd alshaafi muhamad. dar alkutub aleilmiati: bayrut, eam 1422h..
- Alradu ealaa man yunkir hajiat alsanati, 'abu alkamal eabd alghanii bin muhamad, maktabat alsanati, ta1, eam

tahqiqu: yasir bin 'iibrahim waghanim eabaas ghinimi, dar alwatanu: alriyad - alsueudiati, eam 1418h.
- Tahdhib allughati, muhamad bin 'ahmad al'azhari, tahqiqu: muhamad eawad mureibi, dar 'iihya' alturath alearabii: bayrut, ta1, eam 2001m.
- Tashnif almasamie bijame aljawamiei, muhamad bin eabd allah alzarkashi, maktabat qurtibat lilbahth aleilmii wa'iihya' alturath - tawzie almaktabat almakiyati, ta1, eam 1418h.
- Tayaarat alnaqd al'adabii fi al'andalus fi alqarn alkhamis, mustafaa ealyan eabd alrahim, muasasat alrisalati: bayrut, eam 1404h.
eabd albari eatiat, dar alkutub aleilmiati: bayrut, ta1, eam 1415h.
- Sharh aleaqidat altuhawiati, muhamad bin eala' aldiyn abn 'abi aleizi alhanafii, almaktab al'iislamia: bayrut.
- Shubhat alquraniiyna, euthman bin muealim mahmud, majamae almalik fahd litibaeat almushaf alsharifi: almadinat almunawarati.
- Shubuhat hawl alsanati, eabd alrazaaq eafifi, wizarat alshuyuwn al'iislamiat wal'awqaf waldaewat wal'iirshadi: almamlakat alearabiat alsueudiati, eam 1425h.
- Tafsir alqurani, mansur bin muhamad alsimeani,